



التكوين في الرؤية الاستراتيجية: التقييم، الرهان، الآفاق

ملف
العدد

د. مصطفى شكري¹

الملخص

هذه دراسة تبحث في التصور الذي تعرضه "الرؤية الاستراتيجية" لموضوع التكوين منظورا إليه من خلال مستويات ثلاث، يبرز أولها الوضع الاعتباري للتكوين في سيرورة "الإصلاح الجديد"؛ ويكشف الثاني عن الرهان العام الذي تتغياه هذه الرؤية في أفق بناء المدرسة المغربية المتسمة بالجدوة والجادبية؛ ويبين المستوى الثالث عن الآفاق المنتظرة في ظل تحديات شتى تضع غايات التجديد والجودة والنجاعة موضع تساؤل حقيقي.

ستستحضر الدراسة في الحدود المرسومة لها السياقات العامة التي أطرت إنجاز وثيقة "الرؤية الاستراتيجية" مما سيجعلها تنجز قراءة واصفة متبعة لمضامين مجموع "المنتج الوثائقي" الذي تم إعداده، دون أن تنسى استنطاق هذا المنتج فيما يكشف عنه من تعثرات واختلالات عرفها مجال التكوين منذ إقرار الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

سيكتشف القارئ عبر مراحل الدراسة أن الرهان على التكوين لتحقيق جودة الأداء المهني لدى المدرسين، وجودة التعليمات لدى التلاميذ تقف دونه عقبات كثيرة على رأسها مستجدات سياسة التوظيف في القطاع وغياب نظرة شمولية متكاملة مندمجة لمشروع نظام تعليمي ينسجم مع متطلبات المجتمع القيمية وحاجياته الملحة حالا واستقبالا.

الكلمات المفتاحية: التكوين؛ الرؤية الاستراتيجية؛ الوضع الاعتباري؛ رهان الجودة؛ الآفاق.

وتحديات الإنجاز

تقديم:

لا يمكن لأي منظومة تربوية تعليمية تروم تحقيق الجودة في التعليمات مدخلات ومخرجات أن تتأسس على أرضية صلبة وتتقدم نحو صناعة الفرد والجماعة وفق المواصفات المطلوبة والغايات المرسومة، من دون أن تمتلك تصورا واضحا لعملية تكوين الأطر المتصدية للممارسة التربوية في مستوياتها المختلفة تدريسا، وتوجيها، إدارة وتنفيذا، مراقبة وتقييما وتقويما. فلا غرو والحال كذلك، أن يشغل التكوين في هندسته العامة (هياكل بنيوية، وتديرا إداريا، ومضامين ومناهج) مساحة واسعة من تفكير صانعي السياسة التعليمية ومديرها باعتبار الوعي بأهمية ووظائف الفاعل المربي في مختلف درجات مسؤولية تدبير وتسيير حركية المنظومات التربوية.

في دراستنا هذه، سنبحث موضوع التكوين بأهميته هذه في سياق المنظومة التربوية المغربية من خلال آخر وثيقة منتجة في إطار " إصلاح " التعليم المغربي. يتعلق الامر بالرؤية الاستراتيجية (2030/2015).

إنها دراسة تبحث كيف فكرت هذه "الرؤية" قضية التكوين؟ كيف نظرت له؟ كيف أسست تصوراتها له؟ وذلك من خلال ثلاثة مستويات رئيسية:

1. مستوى التقييم أي الوضع الاعتباري للتكوين في منظور الرؤية؛
2. مستوى الرهان: أي ما ذا تقصد بالتكوين وكيف تتصوره وما هي وظائفه في تحقيق ثلاثية الإنصاف والجودة والارتقاء؛
3. مستوى الآفاق: أي تحديات الإنجاز وهو مستوى يسائل مدى قدرة الرؤية على الاستجابة لانتظارات فئات عريضة من " الموارد البشرية" التي لا غنى لها في عوالم المعرفة المتتالية عن التكوين واستدامة التكوين بمواصفات الجودة والجودة.

ستعمل الدراسة على مقارنة هذه المستويات من خلال المباحث التالية:

1. مفاهيم أساسية؛
2. الوضع الاعتباري للتكوين ضمن الرؤية الاستراتيجية؛
3. التكوين ورهانات الجودة؛
4. الآفاق وتحديات الإنجاز والتنزيل.

1. مفاهيم أساسية

سنحاول في هذا المبحث المفهومي الموجز أن نوضح استعمالنا من خلال نهج ينفذ إلى المعنى الإجرائي مباشرة لمجموعة من المفردات التي سترد باستمرار في هذا العمل سعياً لضبط المقصود منها في سياق البحث تأطيراً للموضوع، وتحقيقاً للتواصل مع القارئ. ولعلنا سنقف عند المفاهيم الثلاثة التالية:

1.1 الرؤية الاستراتيجية

نقصد بـ " الرؤية الاستراتيجية " هنا " الوثيقة " الرسمية التي أنتجها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي سنة 2015، والمكونة في النسخة المطبوعة من ثمان وثمانين صفحة (88 ص)، والمقسمة إلى تصدير وأربعة فصول وملحقان، والتي حددت مساراً زمنياً للتنفيذ ممتداً ما بين سنة 2015 وبين سنة 2030. وهي الوثيقة التي تجد مستنداً مرجعياً في أربع مرجعيات أساسية هي: المقتضيات الدستورية المتعلقة بالتربية والتكوين والبحث العلمي، والخطب الملكية لسنوات 2012-2013-2014، والميثاق الوطني للتربية والتكوين، والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتربية المصادق عليها. وقد حددت هذه الوثيقة خيارات استراتيجية ثلاث تنشد إرساء مدرسة جديدة قائمة على الإنصاف وتكافؤ الفرص، والجودة للجميع، والارتقاء بالفرد والمجتمع. وهي الخيارات التي ستمكن من تحقيق وظائف متعددة تجمع "التنشئة الاجتماعية والتربية على القيم في بعدها الوطني والكوني والتعليم والتعلم والثقيف، والتكوين والتأطير، والبحث والابتكار، والتأهيل وتيسير الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي"¹(المجلس الأعلى، 9، 10، 11).

ولما كانت هذه الوثيقة قد أنتجت في سياق واعتماداً على وثائق أخرى فإننا سنوسع من دائرة استعمال "الرؤية الاستراتيجية" لتشمل مختلف الوثائق المؤطرة لسياقاتها قبلية وبعدياً من قبيل وثائق "اللقاءات الجهوية" و"التدابير ذات الأولوية" و"الوثيقة الإطار" و"التقرير التحليلي لتطبيق الميثاق الوطني" و"حافظات المشاريع" في نسخها المتعددة. بمعنى إننا نعتمد المفهوم في دلالاته الدقيقة كما سطرها المجلس المنتج، ولكن في علاقاتها ودوائرها والمذكرات المؤطرة لتنزيل مشاريعها المختلفة وخاصة تلك المتعلقة بمجال التكوين بالمعنى الذي سنحدده في المفهوم الثاني.

1 (من أجل مدرسة الانصاف والجودة والارتقاء) رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030 إصدار المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

2.1 التكوين

نقصد هنا إعداد المدرسين والمدرسات من أجل ممارسة مهنة التدريس على الوجه المطلوب، وهي المهمة التي تقوم بها المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، وبعض المسالك في الإجازات المهنية، وهو ينقسم عادة إلى تكوين أساسي وآخر مستمر. وعليه فلا نتحدث في بحثنا هذا عن أنواع التكوين الموجهة للمتعلمين من قبيل التكوين بالتمرس والتكوين بالتناوب والتكوين المهني، ولا عن التكوين الذي يتلقاه أصناف آخرون من العاملين بقطاع التعليم من أمثال المديرين والحراس والمفتشين والموجهين وغيرهم في مؤسسات أخرى كمركز تكوين المفتشين ومركز التخطيط والتوجيه.

3.1 الجودة

تحدد الجودة في "الرؤية الاستراتيجية" باعتبارها أحد الأسس الثلاث للمدرسة المغربية الجديدة إلى جانب أساسي "الإنصاف وتكافؤ الفرص" و " الارتقاء بالفرد والمجتمع". ويتم ربطها في سياق هذه الرؤية بمعنيين: معنى التمكين، ومعنى التملك؛ وكلاهما يتعلق بالمتعلم. يتوجه التمكين إلى المتعلم من أجل " تحقيق كامل إمكاناته" أي استعداداته الذاتية، ويتوجه التملك ليكون الأداة العملية لتحقيق التمكين من خلال توظيف مفهوم الكفايات التي وجب تملكها من طرف المتعلم في مستوياتها المتعددة فكرا وحركة ووجدانا.

وتضع الرؤية للجودة معايير سبعة رئيسية تشمل تكوين الفاعلين التربويين، والتقويم والتحفيز على أساس مبدأ الاستحقاق، والمرونة بين مختلف مكونات المدرسة وأطوارها، وكذا ملائمة ونجاعة المنهاج وسط بنيات استقبال جذابة، وأيضا انتظام التقييم المؤسسي للمنظومة، مع تعزيز البحث والابتكار العلميين، وتطوير نظام الحكامة في مجالاتها المتنوعة². (المجلس الأعلى. 13، 83)

في بحثنا هذا ننظر إلى الجودة في المعنى العام بدلالة مدى التمكن من تحقيق مخرجات الإصلاح في التأسيس للغايات المتوخاة على مستوى إعداد مواطن ذي مواصفات تمكنه من أداء وظائفه وسط المجتمع بمداخلها التعليمية والتكوينية والثقافية والقيمية وبمخرجاتها التأهيلية والاندماجية. (المجلس الأعلى. 13، 11)، وفي المعنى الخاص نستعمل الجودة في علاقتها بالتكوين منظورا إليها في مدى القدرة على توفير تأطير علمي وعملي بمواصفات جيدة وجديدة تمكن المدرس من امتلاك كفايات معرفية رصينة، وقدرة منهجية ضابطة، وآليات تواصلية تنشيطية فاعلة، وتدبير ناجع للمجموعة الفصلية، وانفتاح

² (من أجل مدرسة الانصاف والجودة والارتقاء) رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030 إصدار المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

متزن على مقتضيات الحياة المدرسية، على نحو يسعف المدرس من أداء مهني تظهر آثاره على المكتسبات الكفائية للمتعلمين في جوانب المعرفة المنقولة ديداكتيكيا، والمهارات المنجزة عمليا، والسلوك الممارس قيما وأخلاقيا.

نستخلص من الذي تقدم، أن دراستنا هذه ستعنى أساسا وفي حدود التعريفات المقدمة للمفاهيم الأساسية الموظفة بالنظر في تصور الرؤية الاستراتيجية لإعداد المدرسين الإعداد الجيد الذي يمكنهم من أداء مهني محقق لإخراج متعلم متمكن من كفايات تقدره على معرفة ذاته قيما، وعلى النجاح في حياته عمليا.

2. الوضع الاعتباري للتكوين في سياق الرؤية الاستراتيجية

لنلاحظ بدءا أن مفردة التكوين ذائعة شائعة في منظومتنا التربوية المغربية؛ فهي ترد في عنوان الوثيقة المرجعية للمنظومة " الميثاق الوطني للتربية والتكوين" وترد عند الحديث عن العشرية الوطنية للتكوين 2010/200، وتستعمل في الاسم الخاص بالوزارة على تغييره وتبدله مرتبطا بالتكوين المهني. ويتم الحديث عن التكوين في المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين وفي مركزي تكوين المفتشين وتكوين اطر التوجيه والتخطيط ، وتم الحديث عن المفردة في بيداغوجيا الإدماج مع البرنامج الاستعجالي وفي التكوين في مجال توظيف تقنيات الإعلام والتواصل وعند تكوين أساتذة التوظيف المباشر وتكوين الأساتذة المتدربين وعند تكوين المتعاقدين... بمعنى إنه طوال مسيرة التاريخ الطويل للإصلاحات المتعاقبة للتعليم يحضر التكوين مفردة وآلية ووسائل ومراكز وأنواعا وبرامج ومناهج وهندسة وغير ذلك بيد أنه في الأعم الأغلب لا يتم تعريفه التعريف الواضح ولا تدقيق المقصود منه على نحو جلي.

منذ الإرهاصات الأولى لبروز "الرؤية الاستراتيجية" كان عنصر التكوين وإشكالاته حاضرا بقوة في المجالات ومع الوثائق التالية:

1.2 التكوين من خلال اللقاءات التشاورية حول المدرسة المغربية: الاختلالات والحلول³

والتي جاءت مساوقة مع إجراءات تمس في العمق الحق في التكوين من خلال إجراءات التمديد القسري لعمل عدد كبير من الأساتذة الذين بلغوا سن التقاعد، وحرمان آخرين من اجتياز مباريات ولوج المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، وتوقيف محطات التكوين المستمر، وعدم فتح المباريات الخاصة بمركز التخطيط والتوجيه ومركز تكوين المفتشين خاصة أمام الخصائص المتزايدة في هذين الإطارين.

³ هي سلسلة من اللقاءات نظمها وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني غطت الفترة الممتدة من 28 أبريل إلى 15 يونيو 2014.

كانت التكوين وما يرتبط به حاضرا بقوة في المحطات التي أطرت هذه "اللقاءات التشاورية"، ولقد مثلت الموضوعات المرتبطة بشأنه ما يقرب من 39 % من مجموع المقترحات المقدمة في عنصر الموارد البشرية. (وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني. الموضوع 7 من ص 68 إلى ص 82) ⁴.

على المستوى الإشكالي تم التطرق إلى:

- تردي الصورة العامة للفاعل التربوي بفعل تدمير الاعتبار المعنوي للمدرس وتراجع صور الالتزام المهني والمسؤولية الأخلاقية؛
 - غياب آليات التحفيز المادية والمعنوية للأطر التربوية الجادة والمبتكرة؛
 - النقص العام في أطر التدريس والمراقبة التربوية؛
 - نقص التأهيل وضعف التكوين البيداغوجي، وأثرهما على تدني مستوى المدرسين، وانعكاسات ذلك على أدائهم من جهة وعلى مردودية التلاميذ من جهة أخرى؛
 - غياب معايير ملائمة لخصوصية المهنة ولوجا ومواصفات وتخرجها؛
 - محدودية وضعف التكوين الأساس على مستوى المحتوى والملاءمة، ونتائج ذلك على ضعف كفايات الخريجين التخصصية والمهنية وعلى عدم ملائمة القدرات المكتسبة من مراكز التكوين مع الحاجات الميدانية للممارسة المهنية؛
 - غياب سياسة واضحة للتكوين المستمر ومحدودية أثر الموجود منه على تجويد الممارسة.
- لقد كانت الطروحات المعروضة، والحلول المقدمة لمعالجة إشكالات التكوين المعضلة واعية بأهمية مداخل متعددة للنهوض الجدي بمختلف مراحل عمليات تكوين المدرسين، من هنا تم التطرق إلى ما يلي:
- إن تحقيق تعميم التعليم وجودته رهين أولا بتجاوز الخصائص المهول في رجال التعليم مما يتعين معه فتح المجال لفتح مراكز التكوين أمام أعداد كبيرة من الراغبين في الولوج إلى المهنة على نحو يوازي عدد المقبلين على التعلم من التلاميذ؛
 - أهمية الدراسة التشخيصية العلمية لوضعية تكوين الموارد البشرية في المنظومة، وضرورة بناء مرجعية وطنية للتكوين الأساس والمستمر مع توفير الموارد المالية اللازمة والكافية؛

4 التقرير الموضوعاتي المركزي والتقرير الوطني شتنبر 2014 إصدار وزارة التربية الوطنية.

- ضرورة إعادة النظر في النظام الأساسي لوزارة التربية الوطنية ومراجعة مرسوم التكوين في أفق نظام عادل ومنصف يعيد الوضع الاعتباري للمدرس وللمدرسة؛
- تدارك تعثرات التكوين الأساس والمستمر وتوحيد مساطر التكوين وتوجيهها الوجهة المحققة لبناء التحكم في الكفايات المطلوبة؛
- أهمية اعتماد مبدأي الفعالية والنجاعة في العملية التكوينية، ابتداء من تحسين بنيات الاستقبال في مركز التكوين وضبط معايير الانتقاء والولوج وآليات التقييم، وانتهاء بالتحفيز المتعدد الأنواع لضمان انخراط جيد للفاعل التربوي، ومرورا بتطوير التكوين نظريا وميدانيا، ومركزة الاستجابة للحاجيات الحقيقية لممارسة المهنة معرفيا وبيداغوجيا وتواصليا، مع تجديد الطرائق والتمكين من ولوج عوالم التقنيات الحديثة وامتلاك اللغات؛
- الاعتناء بالتأهيل النفسي والوجداني والتواصل للخرجين وربط التكوين المستمر بالترقي في المسار المهني والاستفادة من تغيير الوضعية انتقالا وتولية لمناصب المسؤولية؛
- تعزيز الآليات التأطيرية لهيئة المراقبة التربوية لتؤدي وظائفها في تكوين ومراقبة المدرسين؛
- توفير استراتيجية واضحة متقدمة لتكوين مربيات التعليم الأولي، ومدرسي التعليم الابتدائي، ومكوني الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة.

إذن، تسجل الآراء المعبرة عنها في مجموع اللقاءات التشاورية قلقا واضحا بصدد واقع تكوين المدرسين في مستويات عدة: مستوى بنيات الاستقبال كما وظروفا ومعايير ولوج، مستوى هندسة التكوين الأساس رزمانة زمنية ومضامين تأطيرية وكفايات مكتسبة وتدريبات عملية، مستوى استدامة التكوين تأهيلا وتجديدا وتطويرا وتحفيزا وترقيا مهنيا. كما تقدم مقترحات مهمة بصدد الرفع من سيورة عملية التكوين ليؤدي وظائفه في تجويد الممارسة المهنية وتجويد المردودية التربوية سواء من خلال مداخل تشريعية تنظيمية هيكلية، أم عبر مداخل منهاج التكوين مضامين وطرائق وآليات، أم عبر مداخل استراتيجية تصورية مهنية وتخصصية.

2.2 التكوين في اللقاءات الحوارية الجهوية: الحاجة إلى جاذبية الإطار المهني⁵

تحضر موضوعة التكوين في هذه اللقاءات في مجالين اثنين؛ عند بيان الاختلالات الكبرى وكان الوسم الذي قدم هنا هو وسم غياب التكوين الذي ينضاف إلى الخصائص المهول والنقص وضعف

⁵ هي سلسلة من المشاورات حول المدرسة المغربية أطلقها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي ما بين 14 و30 أكتوبر 2014.

التأهيل وغياب التحفيز وتدهور مكانة المدرس، وصعوبة ممارسة المهنة مما يضعنا في صورة الفاعل التربوي غير الفاعل وفي وضع المخرجات الضعيفة، المجال الثاني الذي يحضر فيه التكوين كان في سياق البعد الاستشاري الذي ركز على عنصر تحفيز والاعتناء بالعنصر البشري تكويناً وتأهيلاً وتحفيزاً. وعند مراجعتنا للتقرير التركيبي لهذا اللقاءات الحوارية سنجد من خلاصات الحصيلة الاستشارية التأكيد الملح على الحاجة الماسة لتعزيز جاذبية الإطار المهني من خلال تطوير أساليب التكوين. وتوفير الشروط الاجتماعية مادياً ونفسياً القمينة بتوفير ظروف متاحة لممارسة المهنة⁶.

إذن نسجل هنا إعادة مركزة الحديث وتكراره عن الاختلالات الأساسية التي تحيها منظومة التكوين وإعداد المدرسين والتي تبرز في مستويات: الوضع الاعتباري للفاعل التربوي، وفي شروط الممارسة المهنية، وفي هندسة التكوين، وفي استدامة واستمرارية التكوين.

3.2 التكوين في التدابير ذات الأولوية: معايير المهنة وآلية المصاحبة⁷

يحضر الحديث عن التكوين في "التدابير ذات الأولوية" عند تناول محور التأطير التربوي في التدبيرين¹⁵ الخاص بالمصاحبة والتكوين عبر الممارسة، وفي التدبير¹⁶ المتعلق بالرفع من جودة التكوين الأساس للمدرسين.

تعترف هذه التدابير بوجود إشكالات عديدة تمس تكوين المدرسين، وتنظر إليها في جوانب أربعة تتعلق بالمادة المعرفية الملقنة في المراكز، وبمدى القدرة على بناء وتنمية الكفايات اللازمة للتدريس، وبجانب ثالث يتعلق بالطرائق المعتمدة نظرياً وعملياً، وأخيراً بالمدة الزمنية للتكوين. وتفرض هذه الإشكالات نتائج تبرز آثارها وانعكاساتها على قيمة ووظيفة المستلزمات المكتسبة لدى الأساتذة في مستوياتها المعرفية والمهنية، وعلى عنصر الملاءمة بين ما تتطلبه الكفايات تملكا ونماء وبين نوع الممارسة البيداغوجية المنجزة صفياً، وبمحدودية أثر التكوين المستمر، وعلى نجاعة وفاعلية الصيغ المعتمدة في التكوين، وإذا انضاف إلى ذلك الضعف العام لدى خريجي التكوينات الجامعية وعدم كفاية مدة التكوين الأساس، كنا بصدد غياب واضح لمعايير المهنية في تدبير مجال التكوين هذا، من هنا دعوة هذه التدابير إلى تعزيز التكوين

6. يراجع حصيلة لقاءات الحوار الجهوي لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي أكتوبر 2014 (التقرير التركيبي) المجلس الأعلى دجنبر 2014.

7. وثيقة اللقاء الجهوي حول التدابير ذات الأولوية مارس 2015 وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، و المذكرة الإطار رقم 15/099 في شأن تنزيل الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 من خلال تنزيل التدابير ذات الأولوية بتاريخ 2015/10/12 موقعة من طرف وزير التربية الوطنية والتكوين المهني.

الأساس لولوج المهنة على أساس من المهنية وتنزيلها لمقتضيات إجرائية تراها جديدة لضمان تكوين مستمر من خلال آلية المصاحبة والتكوين عبر الممارسة.

تركز هذه التدابير إذن في مجال التكوين الأساس على مبدأ المهنة المحقق للكفايات الملاءمة لطبيعة الأداء المهني، وتقترح في مجال التكوين المستمر صيغة المصاحبة الميدانية من طرف الأطر القديمة للجدد الوافدين على المهنة وفق مواصفات وغايات محددة.

4.2 التكوين في "الرؤية الاستراتيجية": التجديد والتجويد

لما جاءت وثيقة سبل تفعيل الرؤية الاستراتيجية والتي عدت دمجا للتدابير الوزارية ولرؤية المجلس الأعلى تم بناء ما سعي بحافظة المشاريع المندمجة، وهنا سوف نجد الحديث عن التكوين وما يرتبط به في المحور الثاني المرتبط بتحقيق جودة المدرسة للجميع في المشروع رقم 9 المتعلق بالارتقاء بالتكوين الأساس والتكوين المستمر، وسوف يتم اعتبار ذلك أسبقية أولى للرفع من جودة التربية والتكوين⁸.

ولقد كان التقرير التقييمي لتطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين⁹ قد وقف مليا عند التعثرات الكثيرة التي سجلت في مجال تكوين المدرسين خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2013، والتي شملت أربعة عناصر تهم التنفيذ والإنجاز، والمضامين والبرامج، والتقييم، والحكامة المالية.

ففي العنصر الأول سجل التقرير التقييمي هذا وجود تأخر بلغت مدته تسع سنوات في تنفيذ وإنجاز عملية إصلاح التكوين الأساس كما هو محدد في الميثاق. وفي المجال الثاني فيما يخص المضامين والمناهج لوحظ إلى جانب غياب الملاءمة بين البرامج المخصصة للتكوين وبين متطلبات مهن التربية غلبة الطوابع النظرية مقارنة مع الطوابع الكفائية المحققة للمواصفات المهنية وضعف الرزمانة الزمنية المخصصة للتدريس الميدانية مع ضعف آخر يظهر في مدى محاكاة الوضعيات المهنية المفترضة للمطلوب في مؤسسات الاستقبال.

أما عند الحديث عن الوظائف التقييمية للتكوين فنجد أن تقرير تقييم تطبيق الميثاق قد نبه إلى مفهوم أثر التكوين، أي رجوع صدى التكوين ومآلاته على مستويي: مستوى المردودية أي أثر هذا التكوين مستمرا كان أم أساسيا على مستوى أداء المعلم إنجازا وتجويدا خاصة في ظل غياب دراسة تشخيصية

⁸ وثيقة الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2030/2015 سبل التفعيل. وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني 6 دجنبر 2015.

⁹ التقرير التحليلي لتطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013. الصادر عن الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، التابعة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي دجنبر 2014.

تقييمية لأثر التكوين على المدرسين. ثم مستوى التطور المهني تدرجا وترقيا إذ لا يعتبر التكوين معيارا تقييميا في مجال الترقية ولا في مجال الحركة الانتقالية.

فيما يخص جانب الحكامة المالية اعترف التقرير بسيادة منطق صرف الاعتمادات المالية على حساب منطق تحديد الحاجيات الملائمة، وهوما يعني الإقرار الصريح بإهدار المال العام.

لقد كانت التعثرات المعترف بها أعلاه مقدمة لاستخلاص نتيجة مؤداها أن التكوين لم يكن أولوية عند تطبيق الميثاق، وحتى مشاريع البرنامج الاستعجالي لم تستطع رغم ضخامة الميزانية المالية المرصودة إعادة صياغة وهيكلية الجوانب المضمونية والتدبيرية للتكوين في شقيه الأساس والمستمر، وهو ما يجعل التكوين على أهميته وضروريته وبالرغم من ناهية العشرية الوطنية للتربية عنصرا معلقا ومرجئا إلى حين. لقد اعتبر التقرير التقييمي لتطبيق الميثاق أن من التحديات المستقبلية التي ستواجهها المنظومة التربوية المغربية تحدي تطوير مهنة التدريس في مستويات خمسة رئيسية هي: التثمين والوضع الاعتباري، أنواع التكوين، التجويد الكفائي، تطوير آليات وطرائق التكوين بما فيها الاستعمال الجيد للتكنولوجيا، الانخراط الفاعل.

في وثيقة "الرؤية الاستراتيجية"، سنجد موضوعة التكوين قوية الورد في سياقات متعددة وبرهانات مهمة.

مفردة التكوين وردت في جل صفحات هذه الوثيقة، وارتبطت بمفاهيم مختلفة؛ استعملت في الأعم الأغلب ملتصقة بمفردة التربية، وتم الحديث عن المساواة في التربية والتكوين، وعن الحق في ولوج التربية والتكوين، وعن مؤسسات التربية والتكوين، وعن تجديد مهن التربية والتكوين، وعن الحكامة الناجعة في التربية والتكوين، وعن ملائمة التكوين مع حاجيات البلاد.

ورد الحديث عن التكوين في الوثيقة عند التطرق لدور المدرسة في تكوين مواطنات ومواطني الغد (ص 7) وعند انتقاد محدودية المردودية الداخلية للمدرسة لما تمت الإشارة إلى محدودية أداء الفاعلين التربويين وعند بيان نقائص التكوين الأساس والمستمر (ص 7) وكذا عند الحديث عن الوظائف الخمسة للمدرسة المغربية الجديدة فيما يرتبط بالتكوين والتأطير (ص 11).

وبالمعنى الذي ارتضيناه لمفردة التكوين في البحث نجد أن الوثيقة خصصت الرفاعة التاسعة من الفصل الثاني للحديث عن التكوين من زاوية تجديد مهن التربية والتكوين معتبرة ذلك أسبقية أولى للرفع من الجودة¹⁰.

تطرقت الوثيقة للتكوين وما يرتبط به في سياقات متعددة ومختلفة، عند الحديث عن المهنة، وباعتباره عنصرا أساسيا من وظائف المدرسة، وفي مجال توفير الأطر اللازمة في التربية غير النظامية ومحو الأمية وانتظام تكوينهم المستمر (ص 22)، وعند بيان أهمية التكوين في الرفع من جودة الأطر العاملة وعند تفصيل الأدوار والمهام المنوطة بمختلف هيئات التدريس وعند الإشارة إلى معايير ولوج مهن التدريس وكذا لما تم التطرق إلى معطيات التكوين المستمر، وإلى إجراءات مراجعة البرامج والمناهج (ص 28-29-30-31-37).

يمكننا استقصاء ورود مفردة التكوين في وثيقة "الرؤية الاستراتيجية" بدلالاتها العامة والخاصة من استخلاص ارتباطاتها المختلفة مع مفاهيم أخرى كالتربية والجودة والنجاعة والحكمة والمنهاج والتدبير، وكذا من استنتاج الموقف العام من وضعية التكوين خلال فترة تطبيق الميثاق والبرنامج الاستعجالي وهو الموقف الذي يسجل محدودية التكوين الذي مورس في المنظومة منذ عهد بعيد وأثر ذلك على مخرجات التعلم من جهة، وعلى آفاق التأهيل والاندماج العامين في مجال الشغل. وهو الموقف الذي انبنى عليه المراهنة على اعتبار تغيير هذه الوضعية شرطا رئيسيا لتحقيق الجودة والرفع منها من خلال بوابة التجديد المستمر لمهن التدريس والتكوين.

3. التكوين ورهانات الجودة

لقد استعمل الدستور المغربي مفهوم الجودة عندما دعا إلى ضمان الحق في التعليم بمواصفات العصرية وسهولة الولوج والجودة¹¹. واستعملت الرؤية الاستراتيجية مفهوم الجودة كما أسلفنا عند تحديدنا لمفاهيم هذه الدراسة في ارتباطها بالمتعلم من خلال تمكينه من تحقيق كامل إمكاناته عبر أفضل تملك للكفايات المعرفية والتواصلية والعملية والعاطفية والوجدانية والإبداعية¹²، وجعلت الجودة من بين الخيارات الثلاثة النازمة للإصلاح، من هنا ارتباطها بمفهوم وخيار "الإنصاف وتكافؤ الفرص" من حيث التأكيد على معنى الولوج المعمم للتربية للجميع بنفس مواصفات الجودة والنجاعة ومن دون تمييز،

¹⁰ الرؤية الاستراتيجية ص 28 و 29 وما بعدهما.

¹¹ الدستور المغربي الفصل 31.

¹² الرؤية الاستراتيجية ص 83.

وبمعنى توفير الشروط المختلفة لتحقيق ذلك التعميم، مع تأمين جميع أنواع الدعم وضمان الحق للجميع في التعليم مدى الحياة والتنويع بإشهاد في مختلف مكونات ومستويات المنظومة¹³. والتصاقه بمفهوم وخيار بالارتقاء عمليات تطوير منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي من خلال تجاوز الاختلالات القائمة، والرفع من أداء البنيات والقدرات فرديا على أساس الإنصاف وجودة التكوين واستدامته، ومجتمعيا على أساس النهوض بالتنمية البشرية¹⁴. بهذا تدخل الجودة في تعالق مفهومي مع مفاهيم مختلفة تروم في الأخير التأسيس لـ «مدرسة الجودة والإنصاف والارتقاء» قصد تحقيق وظائف "متكاملة" متعاضدة" سنجد أن من بينها في سياق دراستنا هذه وظيفة التكوين والتأطير.

ولقد حددت الرؤية الاستراتيجية للتكوين بالمعنى الذي شغلناه في هذه الدراسة هدفين اثنين هما التجديد والتجويد، فدعت إلى تجديد مهن التدريس والتكوين والتدبير، وعدت ذلك سبيلا إلى الرفع من جودة التربية والتكوين، وحددت لذلك آليات ثلاثة ترتبط بالمهنة، وبالمواصفات، وبأنواع التكوين.

ركزت الرؤية الاستراتيجية في الآلية الأولى على عملية إعادة تحديد جوانب تهم الوظائف المنوطة بالموارد البشري على مستوى المهام، والأدوار، والكفايات التي ترتبط بمهن التربية والتكوين والبحث والتدبير. نلاحظ هنا الربط بين ثلاثة مفاهيم التكوين والبحث والتدبير. وفي المواصفات تم تناولها من جانبين عام وخاص بحسب نوعية الفاعلين في المجال. أما نوع التكوين فحددت الرؤية نوعين: التكوين الأساس وحددت له سمات الإلزامية، والمهنية، والتخصيص بحسب كل مهنة، والتكوين المستمر وجعلت له سمات التأهيل والامتداد الزمني.

سنسجل أن بناء الجودة بالمعنى الذي تقدمه "الرؤية الاستراتيجية" لا يمكن فصله عما سمته بالتدبير الناجع للمسار المهني عبر آليات المواكبة، والتقييم، والترقية المهنية على أساس الاستحقاق وجودة الأداء والمردودية.

أكدت الرؤية الاستراتيجية على أهمية الرفع من مقومات الجودة في مستويات متعددة تشمل الفاعلين التربويين، ومكونات المناهج البرامج، والحكمة، والتكوين، والبحث العلمي، وتراهن على ذلك لتحقيق أهداف جمة على رأسها التجديد، والجدوى، والجاذبية، وتضع لذلك آلية تهم بناء نموذج مرجعي

13 نفسه ص 83.

14 نفسه ص 84.

وطني للجودة على أساس من الإغناء التدريجي والتواصل، والتوفر على مؤشرات تتميز بقابلية الملاحظة وبالشفافية¹⁵.

ضمن هذا الإطار حددت الرؤية الاستراتيجية في الرافعة التاسعة أولوية هي التجديد لمهن التدريس والتكوين واعتبرت ذلك أسبقية أولى للرفع من الجودة ولتحسين المردودية ولإنجاح الإصلاح، وتمت الدعوة هنا إلى:

- التحفيز وتحسين جودة ظروف العمل ماديا ومعنويا؛
 - إعادة الاعتبار واحترام كرامة رجل التعليم؛
 - إتقان التكوين؛
 - تشبيب هيئة التكوين؛
 - التأسيس لمواصفات جديدة لتكوين الأجيال القادمة؛
 - تأهيل الأطر الحالية في المدى القريب والمدى المتوسط على الأكثر؛
 - الالتزام بأخلاقيات المهنة وربط المسؤولية بالمحاسبة.
- تمركز «الرؤية الاستراتيجية» آلية الجودة في مفهوم "المهنة" الذي تجعله المدخل لتحقيق هذه الجودة، وتربطه في مجال قطاع التعليم بالتكوين من خلال خمسة عناصر أساسية تهم:
1. مناهج التكوين: من خلال ثلاثة جوانب تضم المستويات المعرفية، والتربوية، والعملية؛
 2. المدة الزمنية: التي تغطي المسار المهني كله؛
 3. الهدف: اكتساب كفايات تقدر على ممارسة مهن التربية؛
 4. الغاية: الارتقاء بالجودة في مستويين: الأداء، والمردودية؛
 5. المواصفات: المرونة في تدبير الوضعيات، والإدماج للموارد المتاحة، والملاءمة لمختلف الوضعيات.
- كل هذا يجب أن ينصب في الأخير لصالح إنجاح التعليمات¹⁶.
- وفيما يلي جدول واصف توصيفي عام لمنظور الرؤية الاستراتيجية لتجديد وتجويد مهن التربية والتكوين¹⁷:

¹⁵ نفسه ص 28 وما بعدها.

¹⁶ نفسه ص 85، 86.

¹⁷ نفسه من ص 28 إلى 32.

الجدول رقم 1: منظور الرؤية الاستراتيجية لتجديد وتجويد مهن التربية والتكوين:

مدخل الجودة	المحاور	المبادئ المؤسسة	مواصفاتها وأثرها
	1. الأدوار والمهام والكفايات	- تحديد مهام مختلف الهيئات العاملة في المجال	- الدقة والضبط والتقنين؛ - مرجعية المحاسبة والتقييم والترقي المهني؛
		- بناء إطار مرجعي للكفايات	- الملاءمة مع المعايير الدولية مع مراعاة الانفتاح والإغناء والتحيين؛ - تدقيق الكفايات
		- التكوين في اتجاه دعم التخصص	- زراعة الخصوصية
		- ضبط الانتساب الإداري والوظيفي لبعض المهن (التفتيش، التوجيه، التخطيط)	- الفصل بين مهام التفتيش والافتحاص الإداري
المهنة	2. معايير الولوج على أساس انتقاء الاجود واختيار الأمثل	- الجاذبية للمهنة؛	- الاستعدادات النفسية والمعرفية والقيمية؛
		- التوفر على المعارف والمؤهلات والكفايات الضرورية؛	- تحدد بإطار مرجعي لكفايات المهنة؛
		- الخضوع الإلزامي لتكوين أساسي	- مراجعة المناهج والبرامج؛ - المزاوجة بين التحصيل المعرفي والمكتسب البيداغوجي؛ - تنسيق برامج التكوين في مختلف مدراس ومراكز وجامعات التكوين.
		- التوفر على مقتضيات إدارية وقانونية خاصة	- تهم الأساتذة الباحثين وأساتذة التكوين المهني وهيئات التفتيش والتوجيه والتخطيط والتدبير.
	3. الامتدادات	- التكوين المستمر	- التنمية المهنية والمواكبة المتواصلة.

	والتأهيل مدى الحياة		
- تدبير جهوي للكفاءات؛	- نهج اللاتمرکز	4. تدبير المسار المهني	
- اعتماد التعاقد	- تنوع أشكال التوظيف		
- شبكات قياس المردودية؛	- تقييم الأداء المهني وربطه بالترقية		
- تنوع نظام السلالمة.	- الانصاف في تولي المسؤوليات		
- الكفاءة والاستحقاق.	- التمييز الإيجابي للعاملين في المناطق الصعبة والنائية؛		
	- مراعاة الوضع الاعتباري للأساتذة بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي		
- إرساء تعاقد ثقة مبلور للحقوق والواجبات على أساس مقاربة تشاركية ونقاش مفتوح وموسع.	- ترسيخ الالتزام الفعلي بالواجب المهني	5. الحقوق والواجبات والقيم المهنية	

المصدر: من إعداد الكاتب بناء على «الرؤية الاستراتيجية» (من الصفحة 28 إلى ص 32)

4. الآفاق وتحديات الإنجاز والتنزيل

تري ما هو المنجز الذي تحقق في سيرورة العملية التكوينية التي تمس أطر التدريس منذ إقرار "الرؤية الاستراتيجية"؟ سؤال نجيب عنه على مرحلتين: مرحلة نقف فيها عند معطيات سياقية مهمة تسعف في توضيح الرؤية الموجهة للمسار العام الذي سيسلكه التكوين والذي ما كان له أن يخرج عنه في جوانبه الإجرائية التنفيذية، ومرحلة ثانية نسجل فيها ملاحظات متعددة حول التعثرات الكبرى الحقيقية التي ستواكب عملية التكوين تنزيلا وإنجازا.

1.4 معطيات سياقية

نسجل ضمن هذا الجانب ثلاثة معطيات رئيسية:

1. تكشف الوثائق المؤسسة للمنظومة التربوية المغربية عن الوعي بأهمية التكوين بالمعنى الذي حددناه في هذه الدراسة، وتراه عاملا حاسما وأساسيا في سيرورة العملية التعليمية التعلمية وتبديرها، باعتبار التكوين آلية تمس الرجل الفاعل المباشر الممارس أي إنها تمس الإنسان الذي هو مدار الفعل التربوي تدييرا سياسيا وتسييرا إداريا وتديسا تعليميا، وباعتبارها تمس المتعلم الذي إليه ينتهي ولمصلحته وجب أن ينتهي الفعل التربوي التعليمي التكويني. وباعتبار التكوين أيضا عاملا حاسما في عملية تجويد الأداء المحقق لجودة التعلم؛

2. إن فهم السياقات التاريخية للتكوين في المنظومة التربوية المغربية مهم جدا في إدراك الرؤى الموجهة له والآفاق المرسومة الضابطة لحدوده؛ فلقد نص الميثاق الوطني للتربية والتكوين في مادته 168 على "ترشيد الإنفاق التربوي" و"إعادة انتشار الموارد البشرية"، وهو ما يعني مع استحضار التنزيل التاريخي المتدرج الحد من بذل الموارد المالية للقطاع وبالتالي الحد من عملية التوظيف في مجال التعليم، والعمل عوض ذلك على استغلال الموجود من الموارد بإعادة الانتشار في إطار الحركية الانتقالية، ودمج الفصول وتقليص البنية التربوية، ودمج المواد المتأخية لتجاوز الخصائص الكبير في الموارد البشرية.

وربما كانت المادة 135 من هذا الميثاق واضحة عند حديثها عن تنوع أوضاع المدرسين والتصريح بإمكانية اللجوء إلى التعاقد وهو ما سينفذ لاحقا في صيغ متعددة مع ما سيعنيه ذلك من تأثير جلي على جودة "التأطير" وعلى جودة "التدريس" وعلى جودة "التعلم". ولئن كان الميثاق قد ركز على التكوين والتكوين المستمر في مادتيه 134 و136 فلقد ربطه بخضوعه للمستجدات والتطورات البيداغوجية في ارتباط بالشراكات التمويلية. وقد حدد ضرورة استفادة أطر القطاع من التكوين المستمر لمدد معينة وفي مراحل معينة¹⁸؛

3. لقد كانت فترة البرنامج الاستعجالي ومع إقرار بيداغوجيا الإدماج من خلال المشروع E1P8 الفترة الزاهرة للتكوين المستمر تجريبا وتوسيعا لتنفيذ هذه البيداغوجيا المستوردة. وقد واكبت المسألة ديناميكية مهمة على مستوى إنتاج العدد الخاصة من دلائل ووضعيات وآليات للدعم وأدوات للتقويم، وعلى مستوى إنجاز تكوينات متعددة لمختلف الأطراف المتدخلة. بيد أن هذه

¹⁸ ينظر هنا "الميثاق الوطني للتربية والتكوين" في «الدعامة الثالثة عشرة» حول: حفز الموارد البشرية، وإتقان تكوينها، وتحسين ظروف عملها، ومراجعة مقاييس التوظيف والتقويم والترقية المواد 134، 135، 136.

الديناميكية سرعان ما توقفت ليذهب كل ذلك المجهود أدراج الرياح وبقرار فردي أجهز بعد إهدار فطيع للمال العام على كم هائل من الوثائق المنجزة، وعلى جهد عظيم من العمل الدؤوب الذي لم تترك له الفرصة اللازمة لتظهر نتائجه أو أن هذا المصير كان منتظرا إذا استحضرن الظروف العامة التي وجهت وأطرت سيرورة إعداد وتنزيل مختلف مشاريع البرنامج الاستعجالي¹⁹.

تبرز هذه المعطيات السياقية أنه على الرغم من وعي المنظومة بأهمية التكوين وبضرورته الحاسمة في تحقيق شعار الجودة، فإن هناك اضطرابا بينا شمل ليس فقط الرؤية الموجهة لعملية التطوير البيداغوجي وما يترتب عنها من أولوية حضور التكوين واستدامته، وإنما عم سيرورة الآليات المواكبة للتنزيل وإجراءاته التنفيذية، وقد ظهر أن هاجس التمويل كان حاضرا بقوة في رسم ملامح الأفق التي يمكن للتكوين أن يرتادها خاصة مع غياب النضج اللازم في التصور الذي يطرحه الميثاق بصدد ما يسميه بتنوع أوضاع المدرسين وتنوع أشكال التوظيف.

2.4 تعثرات التنزيل

تبين مما مضى أن التكوين يحتل مكانة بارزة في مختلف سيرورة المنظومة التربوية المغربية، وأنه يروم تحقيق الجودة تأسيسا واستمرارا وطرائق ومواصفات، إلا أن مجريات التنفيذ أظهرت أنه لم يتم تفعيل وتطبيق متطلبات الدعامات 13 من المادة 133 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين المتعلقة بالتكوين الأساسي والمستمر.

لم يحقق الميثاق إذن وباعتراف منجز التقرير التقييمي لتطبيق الميثاق خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2013 ما وعد به وما رفعه من شعارات التكوين الأساسي الرفيع والتكوين المستمر الفعال، فغابت بذلك الفعالية والجودة الموعدتان، وبقي التكوين الذي ينجز أسير غلبة الجوانب النظرية عاجزا عن تحقيق الكفايات الممهنة، وسقط إلى جانب ذلك في إهدار المال العام مع البرنامج الاستعجالي.

وإن واقع الحال يكشف أنه منذ إقرار الرؤية الاستراتيجية لم يحدث شيء ذو بال ينبئ أن تغييرا ما مس مجال التكوين الأساس أو المستمر. بل إن مجموع الإجراءات التنزيلية لمقتضيات الرؤية الاستراتيجية تظهر اختلالات وتحديات كبرى ربما تنسف معنى الجودة المرومة، ودلالة الفعالية المقصودة، وغاية النجاعة المنشودة. وهو ما سنرصد بعضا من تجلياته في العناصر التالية:

¹⁹ تقرير الحصيلة المرحلية للبرنامج الاستعجالي برسم سنتي 2009 و2010، الأسدس الأول من سنة 2011، الرباط، شتنبر 2011. وكذا تقويم وافتحاص مشاريع البرنامج الاستعجالي المفتشية العامة للتربية والتكوين يوليوز 2012.

1. كان تنزيل مقتضيات التدبير الأول المتعلق بتنقيح المنهاج الدراسي للسنوات الأربع الأولى أول محك أبان عن النتائج الوخيمة لغياب التكوين المستمر، لما فضحه من تقادم المعارف العلمية، ومن افتقاد الآليات المسهمة في هندسة المنهاج على أسس متينة، ومن افتقاد القدرة على بناء العدة اللازمة لتنقيح المنهاج في هذه المراحل المهمة، وهو ما أسقط تنزيل التدبير في اضطرابات كثيرة مست الممارسة الفصلية؛

2. كان تنزيل التدبير الثاني المرتبط بالرفع من عتبات النجاح محطة ثانية أظهرت افتقاد الآليات اللازمة في بناء التقويم، وفي إعداد بدائل دعم للتعليمات، مما جعل من التدبير رهين مقارنة تقنية صرفه ذات طبيعة جزائية غير مستحضرة لأولوية بناء التعليمات، ولموقع الدعم التربوي في نسق ذلكم البناء، وللمنهجية العلمية في بناء التقويم على أرضية التعاقدات الفصلية الواضحة في مدخلاتها الأولى ومخرجاتها النهائية؛

3. سنجد أن إرساء البكالوريا الدولية في خياراتها المعتمدة (الفرنسية، والإنجليزية) ستصطدم بالعجز البين في الكفايات اللغوية المرتبطة بالتمكن من المواد العلمية باللغات الأجنبية خاصة في الإنجليزية وحتى الفرنسية بدرجات متفاوتة في ظل غياب تمكن رصين من التدريس بهذه اللغات على مستوى المؤسسات الجامعية ومراكز التكوين، وفي ظل الاضطراب العام على مستوى السياسة اللغوية التي توقع في تناقضات جمة بسبب اختلاف لغات التدريس للمواد العلمية بين المستويات الابتدائية والثانوية والمستويات الجامعية؛

4. أبان اعتماد ما يسمى بمؤسسات التفتح بواسطة اللغات والأنشطة الثقافية والفنية تطويرا للكفايات العرضانية وللتفتح الذاتي عن افتقاد العناصر النشيطة المؤهلة المتمكنة من أدوات الفعل الثقافي وآليات التنشيط الفنية والتواصلية المنمية لمقتضيات الحياة المدرسية، وما ذلك إلا لغياب تكوين في المجال في مضامين البرامج المعتمدة في مراكز التكوين. بل ولغياب هذا النوع من التأهيل أصلا خاصة أمام عدم وضوح الرؤية بصدد الوضع الاعتباري للتنشيط الفني والثقافي ضمن المنهاج الدراسي وانحصار مكانة هذا التنشيط في دائرة ما يعرف بالأنشطة الموازية التي تأخذ طابعا تطوعيا في الغالب؛

5. سيصطدم الرهان على مشروع المؤسسة آلية للتدبير وأداة للرفع من جودة التعليمات بضعف التكوين في مجال الإعداد العلمي للمشاريع الملائمة للوسط المدرسي بناء وتنفيذا ومتابعة

وتقويما وتقييما، ولعل العجز البادي في الاستمرار في تنفيذ المشاريع المعتمدة على علاقتها خصوصا في مستويات القيادة المتابعة الإجرائية أكبر دليل على أن غياب تكوين فعال للمتدخلين في المجال سيكون حاجزا دون تحقيق المبتغى خاصة ضمن الغموض العام لموقع هذه المشاريع في سيرورة البرنامج والمقررات الدراسية ولضعف الموارد المالية المرصودة وتعقيدات المساطر التنفيذية المالية؛

6. إذا وقفنا عند المراحل العامة التي عرفت عملية تجديد الكتب المدرسية الخاصة بمادة التربية الإسلامية سيتجلى لنا أثر غياب التكوين في مجال بناء الكتاب المدرسي وتجديده وتنقيحه على جودة هذه الكتب. وهو اختلال لم تتم معالجته خلال هذه السنوات الطوال لتطبيق الميثاق رغم كون الكتاب المدرسي المرجع الرسمي الأساسي الوحيد في سيرورة تعلمات التلاميذ²⁰؛

7. لقد تم الرهان على آلية المصاحبة باعتبارها عنصرا مناسبا لدعم تكوين الأساتذة عبر الممارسة، إلا أن هذه الآلية ستقف دونها عوائق متعددة المجالات، منها ما يرتبط بمجال التصور والرؤية من حيث طريقة الاعتماد ومنهجية التنزيل، ومن حيث الغموض العام للوضع القانوني والإداري للأستاذ المصاحب انتسابا ومهاما وعلاقات نظامية مع مكونات أخرى، ومن حيث ضخامة المهام المنوطة به والمفترضة في ظل غياب الشروط المادية الضرورية وحدود سلطة التدخلات الميدانية ومحدودية الإمكانيات المعرفية والمؤهلات المناسبة لأداء امثال هذه الوظائف. ومنها ما يتعلق بمجالات التفعيل التي جلت عدم القدرة على تعميم المسألة في مختلف مستويات التعليم مخافة الخصاص في الموارد، وبسبب ضعف التنسيق مع هيئات التأطير التربوي، وبسبب ضعف شروط العمل المادية والمعنوية. مما يتعين معه التأكيد أن الرهان على المصاحبة وحدها بديلا عن التكوين الأساس والمستمر في ظل مستجدات التوظيف وهم كبير²¹.

إن من التحديات التي تقف حائلا دون بلوغ الجودة المطلوبة في التكوين من منظور الرؤية الاستراتيجية، كفية القدرة على الجمع بين تحقيق هذه الجودة وبين ما وقف عنده التقرير التقييمي لتطبيق الميثاق من ضعف التأطير البيداغوجي بسبب ارتفاع نسبة عدد التلاميذ بالنسبة لكل مدرس في

²⁰ المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، التقرير التحليلي لتطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000/2013، دجنبر 2014، ص 64 وما بعدها. وينظر دراسة للدكتور ربيع حمو تناولت جودة اتخاذ القرار التربوي من خلال مراجعة منهاج مادة التربية الإسلامية. يراجع مجلة النداء التربوي، العدد 20، 2017، ص 57 وما بعدها.

21 يراجع كتابنا "الإصلاح الجديد للتعليم بالمغرب"، ط1، 2016، دار القلم، الرباط، ص 193 وما بعدها.

مجموع الأسلاك التعليمية وبالخصوص مع تقلص عدد الأساتذة بسبب التقاعد وبسبب تقليص التوظيف في القطاع (يتوقع حصول 32000 من المدرسين على التقاعد ما بين 2018 و2020)²². ثم إنه مما يسائل معنى الجودة في التكوين كيفية الجمع بين التأكيد على التكوينين الأساسي والمستمر وبين تنوع أوضاع المدرسين الجدد من خلال اعتماد التدبير الجهوي للكفاءات البشرية عبر تفعيل إجراءات فصل التكوين عن التوظيف في مرحلة أولى قبل إنهاء التكوين كلية بإقرار التوظيف من غير تكوين لما تم اعتماد التوظيف بالتعاقد. ترى كيف تتحقق جودة التعليم لدى المتعلمين وقد أسند تعليمهم إلى موظفين لم يتلقوا شيئاً ذال بال مما يفيدهم في أداء مهمة يعلم الكل مدى الحاجة إلى اكتساب كفايات معرفية ومهارية وتواصلية شتى من أجل النجاح فيها؟ أم كيف نرجو بلوغ جودة وبناء "نموذج مرجعي وطني لها" ونحن نتحدث على مستوى التكوين الجامعي عن التعاقد مع طلبة سلك الدكتوراه للتدريس أو عن اللجوء إلى المتقاعدين وقد استنفدت قوتهم في ظروف شغل غير مريحة من أجل الاستفادة من خبرتهم؟²³

خلاصة على سبيل الختم

من الخلاصات الأساسية لهذه الدراسة:

- التأكيد على حضور موضوع التكوين وما يتعلق بها في مختلف الوثائق التي أنتجت في سياق بلورة المجلس الأعلى لرؤيته الاستراتيجية لإصلاح المنظومة التربوي المغربية 2030/2015، وكذا حضور الرهان على التكوين أداة لتحقيق الجودة والنجاعة؛
- إن الرؤية الاستراتيجية تضع التكوين في صدارة الأولويات والأسيقيات معتبرة إياه من بين وظائف المدرسة الخمسة، وهي تجعل من الارتقاء به في مستوييه الأساسي والمستمر عنصراً من عناصر تحقيق جودة المدرسة للجميع؛
- يقوم منظور الرؤية الاستراتيجية للتكوين على اعتبار " المهنة " مدخلا رئيسيا لتجديد وتجويد مهن التربية والتكوين من خلال بلورة مبادئ مؤسسة ومواصفات دالة تشمل الأدوار والمهام، ومعايير الولوج، والامتدادات، وتدبير المسار المهني، وضمان الحقوق والواجبات؛

22 التقرير التحليلي لتطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013. ص 30 وما بعدها.

23 الرؤية الاستراتيجية، ص 30 و31.

- إن التنزيل العملي لمقتضيات التكوين كما تصوره الرؤية الاستراتيجية يبرز وجود تعثرات حقيقية وتحديات واقعية تسائل مدى الجدية في توفير الظروف المناسبة لتحقيق الجودة الموعودة خاصة في ظل سياسة تديرية غامضة لمجال التوظيف.

إن تتبع واقع الممارسة الميدانية يكشف أن الأداء الفصلي للمدرسين يعرف إشكالات متعددة تشمل جوانب سيرورة الإنجاز الصفي خاصة في مستواه المنهجي، ومجال التفاعلات الصفية في عناصرها التنشيطية والتواصلية، ومقتضيات بناء التقويم التربوي المرتبط بمدى الاستناد إلى المواصفات العلمية في وضع الاختبارات، وتعم أيضا متطلبات تنمية الحياة المدرسية إبداعا وانفتاحا على المحيط، وهو ما يدل بالنسبة إلينا على الحاجة إلى بناء سياسة تكوينية واضحة تقوم على:

- إعادة النظر في مصطلح "التكوين" لتجاوز ظلال معانيه الإيحائية على الجوانب المعرفية والنظرية خاصة وأن المدرسة المغربية تستعمله مترجما عن نسق المدرسة الفرنكفونية)، وتغييره بمصطلح "التدريب" المهني الذي يؤكد على الجوانب العملية التطبيقية المحققة للتأهيل الكفائي معرفيا وتواصليا ومنهجيا واستراتيجيا (وهو المعنى الذائع في الاستعمال الأنجلوساكسوني)؛

- ربح رهان الحكامة في تدبير الموارد البشرية بقطاع التربية والتعليم، إذ هو السبيل إلى ربح رهان الجودة المطلوبة، وذلك لن يتأتى بغير بناء تصورات واضحة في مجالات ثلاث: مجال نوع "الإنسان" الوارد إلى مهنة التعليم (معايير الانتقاء والولوج)؛ ومجال هندسة التكوين (معايير منهاج التكوين)؛ ومجال مسار التكوين (معايير التجويد والتجديد)؛

- توفير شروط وظروف العمل وآليات التحفيز المادية والمعنوية لأطر التدريس على مستوى بنيات المستقبل، وتنظيم المجال، وتوفير المعينات الديداكتيكية، وإدماج التقنيات الحديثة؛

إن الحديث عن جودة التكوين باعتبارها آلية مسعفة على إرساء "مدرسة ذات جدوى وجاذبية" (الرؤية الاستراتيجية، ص 23 و 24) من دون تصور واضح لمشروع المدرس مواصفات ومؤهلات وتدريباً أمر مستعص، بيد أن المراهنة على التكوين وحده وإن كان جيدا معزولا عن إعادة بناء سياسة تعليمية قائمة على الإشراك الحقيقي لمختلف المتدخلين وعلى دراسة تشخيصية لحاجياتهم الحقيقية والفعالية لن يكون ذا أثر فعال على تجويد الأداء المهني عموما وعلى تجويد التعلّمات بالطبع خصوصا.

مراجع الدراسة

1. المملكة المغربية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين.
2. الدستور المغربي. 2011.
3. وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، البرنامج الاستعجالي، ملف شامل لمشاريع البرنامج الاستعجالي، (2009/ 2012).
4. المجلس الأعلى، (من أجل مدرسة الانصاف والجودة والارتقاء) رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030.
5. وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، التقرير الموضوعاتي المركزي والتقرير الوطني حول اللقاءات التشاورية حول المدرسة المغربية، شتنبر 2014.
6. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، حصيلة لقاءات الحوار الجهوي لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، أكتوبر 2014 (التقرير التركيبي)، دجنبر 2014.
7. وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، وثيقة اللقاء الجهوي حول التدابير ذات الأولوية، مارس 2015.
8. وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، المذكرة الإطار رقم 15/099 في شأن تنزيل الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 من خلال تنزيل التدابير ذات الأولوية، بتاريخ 2015/10/12.
9. وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، وثيقة الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015 / 2030 سبل تفعيل. 6 دجنبر 2015.
10. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، التقرير التحليلي لتطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013، دجنبر 2014.
11. وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، تقرير الحصيلة المرحلية للبرنامج الاستعجالي برسم سنتي 2009 و 2010، الأسد الأول من سنة 2011. الرباط، شتنبر 2011.
12. المفتشية العامة للتربية والتكوين، تقويم وافتحاص مشاريع البرنامج الاستعجالي، يوليوز 2012.
13. مجلة النداء التربوي، العدد 20، 2017، دار القلم، الرباط.
14. د. مصطفى شكري، "الإصلاح الجديد للتعليم بالمغرب"، ط 1، 2016، دار القلم، الرباط.

